

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21  
Email: [oau-ews@telecom.net.et](mailto:oau-ews@telecom.net.et)

---

مجلس السلم والأمن  
الاجتماع السابع والأربعون  
21 مارس 2006  
أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/2(XLVII)  
الأصل: فرنسي

تقرير رئيس المفوضية  
عن الوضع في جزر القمر

## تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في جزر القمر

### أولا - مقدمة

1. في 11 أكتوبر 2005، بعث إليّ رئيس اتحاد القمر غزالي أصوماني برسالة بشأن عملية المصالحة في بلاده. وفي هذه الرسالة، شدد الرئيس غزالي، على وجه الخصوص، على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حسن سير الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أبريل/مايو 2006 في إطار تداول رئاسة الأرخبيل. وأوضح الرئيس غزالي أن المناخ السياسي في أنجوان، حيث ستجري الانتخابات التمهيدية للانتخابات الرئاسية، لا يزال في وضع خاص ويسترعي انتباه الجميع، خاصة أن هذه الجزيرة، في واقع الأمر ورغم كونها جزءا من اتحاد جزر القمر على الصعيد المؤسسي، خارجة عن سيطرة الاتحاد الذي لا يمتلك فيها أي إدارة مدنية أو عسكرية وأضاف أنه، على هذا الأساس، لا يمكن للاتحاد ضمان حسن سير الانتخابات في أنجوان. ونظرا إلى ذلك، طلب من الاتحاد الإفريقي القيام، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بالإشراف بشكل حصري على الانتخابات في بلاده.

2. ومتابعة لهذه الرسالة، قمت بإيفاد بعثات إلى الأرخبيل لتقييم وضع التحضيرات للعملية الانتخابية وإجراءات المساعدة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد الإفريقي. كما أنني أجريت مقابلة بهذا الخصوص مع السلطات القمرية على هامش الدورة العادية الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2005.

3. يقدم هذا التقرير عرضا حول تطورات الوضع ويرفع مقترحات بشأن الدعم الذي يمكن تقديمه للعملية الانتخابية لتعزيز المصالحة الوطنية في القمر.

### ثانيا - تطور عملية المصالحة

4. كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد عملت، فور اندلاع الأزمة الانفصالية في أنجوان في أغسطس 1997، بالتعاون الوثيق مع دول المنطقة (جنوب إفريقيا، كينيا، موريشيوس، مدغشقر، موزنبيق، سيشل، تنزانيا) وكذلك الترويكات المتلاحقة للمنظمة برئاسة جنوب إفريقيا (التي كانت قد حصلت على تفويض بهذا الخصوص خلال قمة واغادوغو في يونيو 1998)، بصفتها البلد المنسق لجهود دول المنطقة والترويكا التابعة للاتحاد الإفريقي حول القمر، وذلك بهدف إيجاد تسوية دائمة تأخذ بعين الاعتبار التطلعات المشروعة للجزر وتضمن احترام وحدة وسلامة أراضي القمر. وبعد الانقلاب العسكري الذي وقع في أبريل 1999، تركزت الجهود المشتركة بين منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي ودول المنطقة على ضرورة

استعادة النظام الدستوري، مما مكن عملية المصالحة الوطنية من تحقيق تقدم ملموس تمثل، من بين أمور أخرى، فيما يلي:

- توقيع جميع الأطراف القمرية في 17 فبراير 2001 اتفاق فومبوني الإطاري من أجل المصالحة، وهو اتفاق ينص على إنشاء كيان قمرى جديد والعودة إلى سلطة دستورية وتنفيذ سلسلة من الإجراءات لاستعادة الثقة،
- توقيع جميع الأطراف القمرية في 20 ديسمبر 2003 اتفاق بيت السلام حول الترتيبات الانتقالية في القمر.

5. وفي إطار هذا الاتفاق الأخير، تم إجراء الانتخابات لجمعيات الجزر المستقلة والجمعية الاتحادية يومي 14 و 21 مارس ويومي 18 و 25 أبريل 2004 على التوالي. وكان الاتحاد الإفريقي قد أرسل بعثة مكونة من مراقبين مدنيين وعسكريين للإشراف على هذه الانتخابات وتهيئة الظروف المناسبة لحسن سيرها. وقد مكنت هذه الانتخابات من تنصيب جمعيات الجزر والجمعية الاتحادية بشكل فعلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية في 17 يوليو 2005 امتنعت جزيرة انغازيجا المستقلة (القمر الكبير) عن المشاركة فيها وكذلك تنصيب المحكمة الدستورية رسميا في 29 أكتوبر 2004.

6. منذ تنصيبها في يونيو 2004، عقدت الجمعية الاتحادية التي تتمتع فيها الجزر المستقلة بأغلبية ساحقة مع 26 مقعدا من أصل 33، عدة جلسات قامت خلالها باعتماد القوانين الأساسية والعادية التالية:

- القانون الأساسي الخاص بتنظيم وصلاحيات المحكمة الدستورية؛
- القانون الأساسي الخاص بالنظام القضائي في اتحاد القمر والجزر؛
- القانون الأساسي الخاص بنظام وقواعد سير المحكمة العليا؛
- القانون المتعلق بنظام القضاء؛
- القانون الأساسي الخاص بتحديد حصص الاتحاد والجزر المستقلة من الإيرادات العامة؛
- القانون الأساسي الخاص بإجراءات تطبيق المادة 9 من دستور اتحاد القمر حول تقاسم الصلاحيات الدستورية؛
- القانون الأساسي الخاص بنظام قوات الأمن الداخلية في الجزر المستقلة لاتحاد القمر،
- القانون الأساسي الخاص بشروط الأهلية للترشح لرئاسة الجمهورية وإجراءات تطبيق المادة 13 من الدستور؛
- القانون الخاص بالتنظيم العام للشركات ذات رؤوس الأموال العامة والمؤسسات العامة؛
- القانون الانتخابي الخاص بتحديد إجراءات تنظيم وسير الانتخابات الرئاسية.

7. غير أن العملية تواجه بعض الصعوبات التي قد تعرقل حسن سيرها. وتجدر الإشارة، على وجه الخصوص، إلى التوتر وعدم الثقة المتبادل اللذين يخيما على العلاقات بين رئيس الاتحاد ورؤساء السلطات التنفيذية في الجزر المستقلة.

8. وهذا الوضع يفسر استمرار الخلاف القائم بين الأطراف بخصوص القانون الأساسي الخاص بإجراءات تطبيق المادة 9 من الدستور حول تقاسم الصلاحيات الدستورية بين الاتحاد والجزر المستقلة. ويجدر بالذكر أن هذه المادة من الدستور تنص على ما يلي: "تعتبر المجالات التالية من الصلاحية الحصرية للاتحاد: الدين، الجنسية، النقد، العلاقات الخارجية، الدفاع الخارجي، الرموز الوطنية. وسيحدد قانون أساسي، عند الاقتضاء، شروط التطبيق وإجراءات تنفيذ الصلاحيات الحصرية. أما ما يخص المجالات التي تعتبر ضمن الصلاحية المشتركة بين الاتحاد والجزر، فيحق للجزر التدخل فيها ما دام الاتحاد لا يمارس حقه في التدخل. ولا يتدخل الاتحاد إلا إذا كان أقدر على ذلك ولأن (أ) حل قضية من قبل جزيرة قد يمس بمصالح الجزر الأخرى؛ (ب) أي مسألة لا يمكن معالجتها من قبل أي جزيرة بشكل انفرادي؛ (ج) الحفاظ على الوحدة القضائية والاقتصادية والاجتماعية يفرض ذلك. وفي هذه الحالة، فإن الجزر، حسب المجالات، تتمتع بسلطة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ المبادئ الأساسية والقواعد أو الأهداف المحددة من قبل الاتحاد. وسيحدد قانون أساسي، عند الاقتضاء، المجالات التي تعد ضمن الصلاحية المشتركة بين الاتحاد والجزر وإجراءات تنفيذها. ومن ضمن الصلاحية الحصرية للجزر: المجالات التي لا تعد ضمن الصلاحية الحصرية للاتحاد أو الصلاحية المشتركة بين الجزر والاتحاد".

9. وفي إطار تنفيذ هذا الحكم، تم اعتماد القانون الأساسي الخاص بإجراءات تطبيق المادة 9 حول تقاسم الصلاحيات الدستورية في 1 مارس 2005 من قبل الجمعية الاتحادية والتصديق عليه في 30 مارس 2005. غير أن النصوص التطبيقية لم يتم التصديق عليها بعد. وهذه القوانين تتمثل، على وجه الخصوص، فيما يلي:

- القانون الأساسي الخاص بنظام القوات المسلحة الداخلية: تم اعتماد هذا القانون من قبل الجمعية الاتحادية في 5 مايو 2005 ورفع للحكومة الاتحادية في 7 مايو 2005 من أجل التصديق عليه. وقد رفضت الجمعية الاتحادية المصادقة عليه بحجة أنه قد يؤدي إلى بلقنة البلاد، وخصوصا إلى تشكيل أربعة جيوش في الأرخيبيل، بينما ترى الجزر المستقلة أنه يحق لها امتلاك قوات أمن داخلية، وفقا للدستور الاتحادي؛
- القانون الخاص بالتنظيم العام للشركات ذات رؤوس الأموال العامة والمؤسسات العامة: تم اعتماد هذا القانون من قبل الجمعية الاتحادية في 13 يونيو 2005 ورفع للحكومة الاتحادية في 17 يونيو 2005 من أجل التصديق عليه. وقد تأخرت المصادقة عليه بسبب الخلافات القائمة بين الأطراف بشأن

تشكيل وإجراءات تعيين الهياكل المكلفة بإدارة هذه المؤسسات العامة المدرة للإيرادات العامة؛

- القانون الأساسي الخاص بالنظام القضائي في اتحاد القمر والجزر: تم اعتماد هذا القانون من قبل الجمعية الاتحادية في 31 أغسطس 2004 ورفع للحكومة الاتحادية في 8 سبتمبر 2004 من أجل التصديق عليه. وقد رفضت الجمعية الاتحادية المصادقة عليه بحجة أن هذا القانون تم اعتماده بينما كان رئيس الاتحاد خارج البلاد.

10. حاليا، تركز العملية بشدة على الرهانات الانتخابية وذلك في ظل التغيير المتوقع على رأس الدولة وفقا لمبدأ تداول منصب رئاسة الاتحاد الذي نص عليه الدستور في مادته الـ13. وتتص هذه المادة على أنه "يتم تداول منصب الرئاسة بين الجزر. ويتم انتخاب الرئيس ونوابه جميعا لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد عن طريق الاقتراع العام المباشر في جولة واحدة وذلك مع احترام مبدأ تداول منصب الرئاسة بين الجزر. وسيتم إجراء انتخابات تمهيدية في الجزيرة التي تتولى الرئاسة، على أن يترشح للانتخابات الرئاسية المرشحون الثلاثة الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات... أما شروط الأهلية للترشح للرئاسة وإجراءات تطبيق هذه المادة فسيتم تحديدها من قبل قانون أساسي".

11. وتطبيقا لهذا المبدأ، اتفقت الأطراف القمرية على أن تكون الرئاسة لجزيرة أنجوان المستقلة في ختام الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أبريل/مايو 2006 وذلك وفقا لأحكام القانون الأساسي الخاص بشروط الأهلية للترشح لرئاسة الاتحاد وإجراءات تطبيق المادة 13 من الدستور المعتمد من قبل الجمعية الاتحادية في 4 يونيو 2005. وينص هذا القانون على أن "منصب الرئاسة يتم تداوله. وفي نهاية الولاية الجارية التي تمارسها جزيرة انغازيديا، فإنه سيكون دور أنجوان لتولي الرئاسة ثم موهيلي ثم ماهوري وهلم جرا، وذلك مع مراعاة أحكام المادة 39 من الدستور".

12. وفي هذا السياق، طلبت جميع الأطراف القمرية من المجتمع الدولي تعبئة الإمكانيات الأمنية والمادية والمالية اللازمة لحسن سير العملية الانتخابية. وقد تم تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات في القمر وكذلك اللجان الانتخابية الخاصة بالجزر، كما تم اعتماد الجدول الزمني للانتخابات وكذلك ميزانية اللجنة الوطنية للانتخابات في القمر، التي قدرت بـ 1,1 مليون دولار أمريكي. أما الجدول الزمني للانتخابات فهو كما يلي:

- دعوة الناخبين بموجب مرسوم لرئيس الاتحاد: 27 فبراير 2006
- تقديم الترشيحات: 28 فبراير - 15 مارس 2006؛
- دراسة ونشر لوائح المرشحين: 16-19 مارس 2006؛

- الطعون الانتخابية: 20-23 مارس 2006؛
- نشر اللوائح النهائية للمرشحين: 24 مارس 2006؛
- الحملة الدعائية للانتخابات التمهيدية في أنجوان: 25 مارس-15 أبريل 2006؛
- الحملة الانتخابية على الصعيد الوطني: 20 أبريل – 13 مايو 2006؛
- الانتخابات التمهيدية في أنجوان: 16 أبريل 2006؛
- الانتخابات الوطنية: 14 مايو 2006؛
- تنصيب الرئيس المنتخب: 26 مايو 2006.

13. حتى الآن، أعرب 18 مرشحا عن رغبتهم في المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أبريل/مايو 2006. وكما هو مبين أعلاه، فإن المرشحين الثلاثة الذين سيحصلون على أكبر عدد من الأصوات خلال الانتخابات التمهيدية في أنجوان هم فقط الذين سيسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات على الصعيد الوطني.

### ثالثا - مؤتمر المانحين لصالح القمر

14. يضاف إلى الصعوبات المذكورة أعلاه التحدي المتمثل في الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي للأرخبيل. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الأزمة المتعددة الأشكال التي تواجه القمر هي نتيجة للتخلف الذي يواجه الأرخبيل والفقر الذي يعاني منه السكان لاسيما في أنجوان.

15. وبفضل التقدم المحرز في عملية المصالحة الوطنية وبمبادرة من الاتحاد الإفريقي، تم عقد مؤتمر للمانحين لصالح القمر تحت رئاسة رئيس جنوب إفريقيا تابو امبيكي ورئيس وزراء موريشيوس نافينشندرا رامغولام في 8 ديسمبر 2005 بموريشيوس. وقد مثل المفوضية في هذا المؤتمر مفوض السلم والأمن سعيد جنيت. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن المؤتمر كان قد شهد حضورا مكثفا للدول والمؤسسات الدولية الصديقة للقمر. وقد شارك فيه 21 دولة و28 منظمة دولية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك ممثلون عن القطاع الخاص في موريشيوس والقمر.

16. سجل المؤتمر عدة تعهدات بالتبرعات بلغت قيمتها أكثر من 200 مليون دولار من بينها 140 مليون دولار على شكل تبرعات نقدية. وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأوجه نداء إلى الأطراف القمرية بأن تمتثل لالتزاماتها الخاصة بعملية المصالحة الوطنية وأن تهيب بالتالي المناخ المناسب لاستمرار تعبئة شركاء القمر ولتجسيد التعهدات التي تم قطعها في موريشيوس على أرض الواقع.

## رابعاً - بعثة التقييم التابعة للاتحاد الإفريقي إلى القمر

17. متابعة للرسالة التي بعث بها إلى الرئيس غزالي أصوماني، قمت بإيفاد مبعوثي الخاص للقمر، السيد فرانسيسكو ماديرا إلى الأرخبيل في شهر أكتوبر 2005. وفيما بعد، قامت بعثة للاتحاد الإفريقي برئاسة جنوب إفريقيا بوصفها الدولة المنسقة للجهود الإقليمية حول القمر وعضوية خبراء مدنيين وعسكريين من جنوب إفريقيا والمفوضية، بزيارة إلى القمر في الفترة من 27 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 2005 لتحديد إجراءات الدعم الذي يتعين أن يقدمه الاتحاد الإفريقي لضمان حسن سير الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أبريل/مايو 2006. وخلال فترة إقامتها في الأرخبيل، أجرت البعثة لقاءات مع السلطات القمرية سواء على مستوى الاتحاد أو الجزر المستقلة وكذلك مع جميع المؤسسات والهيكل المعنية بالتحضير للانتخابات القادمة وممثلي المجتمع المدني.

18. سجلت البعثة حقيقة استمرار التوتر بين رئيس الاتحاد ورؤساء السلطات التنفيذية في الجزر المستقلة وشددت على أن التحديات الرئيسية التي تواجه العملية الانتقالية تتعلق بتجديد اللوائح الانتخابية والنقص في الموارد المالية واللوجستية وتدريب الموظفين الانتخابيين والناخبين وكذلك تأمين العمليات الانتخابية، لاسيما في جزيرة أنجوان المستقلة التي ستجري فيها الانتخابات التمهيدية في شهر أبريل القادم. وقد طلبت الأطراف القمرية من المجتمع الدولي القيام على الفور بتقديم دعم مادي ولوجستي ومالي وقضائي للعملية الانتخابية. وعلى الصعيد الأمني، لاحظت البعثة حقيقة وجود جيشين منفصلين أحدهما للاتحاد والآخر لجزيرة أنجوان المستقلة وكذلك الشعور بعدم الثقة بقدرة هذه القوات على التحلي بالحياد المطلوب لضمان حسن سير العملية الانتخابية. وقد وصل الشعور بعدم الثقة بهذه القوات إلى درجة أن طلبت هذه الأطراف بأن تبقى قوات الأمن القمرية داخل ثكناتها طوال العملية الانتخابية. كما وجهت الأطراف نداء بأن يقوم الاتحاد الإفريقي بنشر قوة عسكرية تتولى تأمين العملية الانتخابية.

19. وفي هذا السياق، رفعت البعثة عددا من التوصيات من بينها نشر قوة عسكرية للاتحاد الإفريقي تتمثل مهمتها الأساسية في تهيئة البيئة الأمنية اللازمة لإجراء انتخابات تنسم بالمصداقية والعدل والشفافية وكذلك توفير الدعم الفني واللوجستي للعملية الانتخابية.

20. وفي إطار متابعة توصيات هذه المهمة، نظمت المفوضية في 31 يناير 2006 اجتماعا استشاريا مع جنوب إفريقيا بوصفها البلد المنسق للجهود الإقليمية وموريشيوس التي احتضنت مؤتمر المانحين، كان الهدف منه استكمال المقترحات الخاصة بدعم العملية الانتخابية في الأرخبيل. وقد شدد الاجتماع على ضرورة أن

يتحرك الاتحاد الإفريقي ودول المنطقة على الفور لضمان حسن سير العملية الانتخابية وبالتالي تعزيز المصالحة في الأرخبيل.

### خامسا - الملاحظات

21. وصلت عمليتا المصالحة وتعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها حتى الآن في القمر إلى مرحلة حاسمة. وبالتالي، فإن من الضروري توفير دعم متواصل لإجراء الانتخابات الرئاسية في أبريل/مايو 2006، باعتبار هذه الانتخابات ذات أهمية قصوى خاصة أنها ستمهد لتغيير على رأس السلطة في البلاد من خلال تنفيذ مبدأ تداول منصب رئاسة الاتحاد. وإن أي خلل في تنظيم هذه الانتخابات سيدفع إلى الاعتراض على نتائجها، الأمر الذي من شأنه أن يقوض التقدم الذي تم لإحرازه في عملية المصالحة داخل الأرخبيل بفضل الجهود المشتركة بين الاتحاد الإفريقي ودول المنطقة وبتنسيق من جنوب إفريقيا ودعم من المجتمع الدولي.

22. وفي هذا السياق، أود أن أعيد التأكيد على ضرورة تقديم دعم فني ومالي للقمر لضمان أن تكون الانتخابات ذات مصداقية وعادلة وشفافة. وفي هذا الصدد، تعترم المفوضية إيفاد خبير انتخابي في المستقبل المنظور إلى موروني لمساعدة اللجنة الوطنية للانتخابات في القمر وكذلك نشر مراقبين انتخابيين لمتابعة سير الانتخابات الرئاسية في القمر. وأرحب بالتدابير التي اتخذتها جنوب إفريقيا وموريشيوس لإرسال خبراء ومراقبين انتخابيين إلى القمر لتقديم الدعم اللازم. كما أود أن أشجع دول المنطقة والترويكا التابعة للاتحاد الإفريقي حول القمر على إيفاد مراقبين انتخابيين إلى القمر للإشراف على الانتخابات المقرر إجراؤها في شهري أبريل ومايو 2006 على أن ينضموا إلى بعثة المراقبين التابعة للاتحاد الإفريقي. ومن جهة أخرى، أجرت المفوضية اتصالات مع الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وفرنسا لضمان التنسيق اللازم للمساعدة الانتخابية وغيرها المقرر تقديمها للقمر.

23. كما هو مبين أعلاه ونظرا إلى الأوضاع الهشة السائدة في الأرخبيل، فإن حسن سير العملية الانتخابية يتطلب نشر قوة ذات مصداقية ومحايمة تتكون من عناصر عسكرية وأفراد شرطة مدنية على حد سواء لتوفير الظروف الأمنية اللازمة. وقد أعربت كافة الأطراف القمرية عن رغبتها في أن يقوم الاتحاد الإفريقي، كعادته، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان هذا الانتشار. وستضم قوة الاتحاد الإفريقي المزمع تشكيلها 462 عنصرا (من بينها 432 عسكريا و30 شرطيا) وستسمى "بعثة الاتحاد الإفريقي لتأمين الانتخابات في القمر".



24. وبناء على المشاورات التي أجريت مع الأطراف القمرية والملاحظات التي أبدتها وفود الاتحاد الإفريقي التي زارت الأرخيبيل، فإن مهمة بعثة الاتحاد الإفريقي لتأمين الانتخابات في القمر قد تتمثل فيما يلي:

- تأمين الانتخابات؛
- توفير بيئة آمنة ومستقرة قبل العملية الانتخابية وأثناءها وبعدها؛
- حفظ النظام داخل مراكز الاقتراع وفرز الأصوات أثناء العملية الانتخابية؛
- تلقي الشكاوى والادعاءات بشأن المخالفات الانتخابية وإجراء التحقيقات ورفع نتائجها إلى الشرطة القمرية والعاملين الانتخابيين؛
- المساهمة في أن تكون الانتخابات ذات مصداقية وعادلة وشفافة؛
- دعم العملية الانتخابية.

25. وفي إطار هذا التفويض، ستتولى القوة مهامها عسكرية وشرطية على حد سواء. وبشكل أخص، ستكون مكلفة بالقيام بدوريات آلية وراجلة وبعمليات ثابتة وكذلك المراقبة المحدودة للحركات عند الاقتضاء وحماية المناطق المجاورة لمراكز الاقتراع. فضلا عن ذلك، فإن القوة ستكون مكلفة بضمان نقل وسلامة المعدات الانتخابية وتأمين مراكز الاقتراع وكذلك القيام بالتحقيقات الخاصة بالمخالفات الانتخابية.

26. إن القوة التي يتوقع نشرها وفقا لمفهوم الدولة الإطارية، ستكون موجودة في الجزر القمرية المستقلة الثلاث وستكون قادرة على تغطية الحملة الدعائية والانتخابات. ويجب نشرها في جزيرة أنجوان المستقلة قبل الحملة الانتخابية بأسبوعين على أن تبقى فيها إلى ما بعد تنصيب رئيس الاتحاد المنتخب بأسبوعين.

27. وطوال العملية، أبقت المفوضية على مشاورات مع جنوب إفريقيا، بصفتها الدولة المنسقة للجهود الإقليمية حول القمر، لتحديد معايير المساعدة الأمنية التي يجب تقديمها للأرخيبيل. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالمبادرات التي اتخذتها جنوب إفريقيا لدعم العملية والتي تبرهن على الالتزام الدائم لهذا البلد بالمصالحة في القمر. وقد قبلت جنوب إفريقيا تولي قيادة بعثة الاتحاد الإفريقي لتأمين الانتخابات في القمر مع الاضطلاع بدور الدولة الإطارية وتوفير الدعم والمؤن لأفرادها. وقد طلبت المفوضية من جنوب إفريقيا توفير الدعم والمؤن اللازمة لعناصر البعثة غير الجنوب إفريقية.

28. قدرت الميزانية اللازمة لنشر هذه القوة ب 15 مليون يورو، أي حوالي (18 مليون دولار). وستعمل المفوضية جاهدة من أجل تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية واللازمة لتسديد نفقات عناصر البعثة غير الجنوب إفريقية التي تتحملها جنوب إفريقيا والمساهمة في تغطية التكاليف التي تتحملها جنوب إفريقيا.

29. أطلب من المجلس الموافقة على هذه التوصيات للتمكين من بدء العمليات، لأن أي تأخير في عملية النشر قد يؤثر سلباً على العملية الانتخابية وبالتالي على عملية المصالحة.

2006

# Report of the Chairperson of the Commission on the Situation in the Comoros

African Union Commission

Peace and Security

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/2100>

*Downloaded from African Union Common Repository*